العدد (2600)
السنة العاشرة - الاحد
(23) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ باسم عبد الهادي حسن

العصا السياسية والعجلة الاقتصادية

احتدم الجدل واشتد السجال في الأيام الماضية وذلك في إطار مناقشة قانون البنى التحتية وهو القانون القديم الجديد حيث قدم إلى البرلمان بصيغته الأولى عام ٢٠٠٧ لتغطية مشاريع تنفذ بطريقة الدفع الآجل تصل أقيامها وفق تلك النسخة إلى حدود سبعين مليار دولار ،وبعد إعادته إلى الحكومة تم تعديله وفق الملاحظات المثبتة من قبل البرلمان في حينه ليرفع مرة أخرى إلى الجهة التشريعية بعد سنتين بسقف أقل للتكاليف قارب الأربعين مليار دولار، فهل نحن بحاجة إلى هذا القانون أم لا؟

في إجابتها عن هذا السؤال انقسمت الكتل البرلمانية إلى فريقين ،الأول يدافع عنه ويؤكد أهمية تشريعه خدمة للاقتصاد العراقي لا سيما أن مشاريعه ستوفر سبعمئة وخمسين ألف فرصة عمل ،وبذلك يكون بداية لعلاج واحدة من أهم المشاكل الاقتصادية فضلا عن أهمية مشاريعه، وبالمقابل يرى آخرون أن هذا القانون سيدخل البلاد مرة أخرى في أتون المديونية ويفتح باب الفساد المالي والإداري علي مصراعيه ،وبذلك نضمن تربعنا على قائمة الدول الأكثر فسادا حتى نهاية هذا العقد حسب رأيهم، وهكذا قد غابت المنطقة الرمادية وكان هذا القانون إما أسود أو أبيض.

إن أسلوب تنفيذ المشاريع بالدفع الآجل هو أحد الأساليب المعروفة دوليا والتي اعتمدتها دول عديدة .و نعتقد أن هذا الأسلوب يناسب وضعنا الاقتصادي لعدة أسباب يأتي في المقدمة منها التراجع الكبير والدمار الذي حل بالبنية التحتية خلال العقود الماضية وذلك نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي .وفي هذا السياق تؤكد بعض الدراسات حاجة البلد إلى استثمارات تزيد على المئة مليار دولار لإعادة بناه التحتية كما كانت عليه في نهاية العقد الثامن من القرن الماضي.

فضلا عن ذلك فإن البنى التحتية تعد ركيزة أساسية لخلق البيئة الاستثمارية الجاذبة لرأس المال وأن تهالكها كان سببا رئيسا في تأخر ولوج رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية على الرغم من تشريع قانون الاستثمار والأنظمة السائدة له منذ أكثر من خمس سنوات، ومن جانب آخر فإن التوجه المقترح في هذا القانون يتماشى مع جوهر نظرية التنمية المعروفة بـ "الدفعة القوية" التي يؤكد الكثير من الاقتصاديين أهميتها للنهوض بالعراق ودوران عجلته الاقتصادية.

إن الانتقادات الموجهة من قبل المعارضين لا ترقى حسب رأينا إلى أن تكون إشكاليات عصية على الحل ،فموضوع سعر الفائدة يمكن أن يحل، وهناك الكثير من الصيغ المعروفة كاستعمال سعر الفائدة الليلي في لندن (ليبر) مع سقوف معينة حسب نوع المشروع أو تكاليفه، أما موضوع الفساد المالي فيمكن أن يتم وضع آليات للمراقبة السابقة ،كما هو معروف في علم الإدارة وكشف أي نوع من الفساد وهو الدور الرقابي للبرلمان وإلا فان هذا السبب يمكن أن يعطل كل المشاريع الممولة من قبل الدولة.

قبل أن أختم هذه الكلمات أود القول إن موقف معظم الشركات العالمية كان ضعيفا جدا بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ،وكان يمكن أن تقبل بأقل الفوائد لو أن القانون قد شرع قبل أربع سنوات من الآن ،ومع أن وضع الشركات أصبح اليوم أفضل إلا أن قدرتنا التساومية لاتزال جيدة والفرصة لاتزال قائمة وإذا ما أردنا إدراكها علينا إخراج العصا السياسية من العجلة الاقتصادية.

مقترح تأسيس مجلس النفط والغاز الأعلى تشارك فيه الحكومات المحلية

□ بغداد /أحمد عبدربه

متى يقر قانون النفط والغاز؟

اقترح عدد من البرلمانيين والخبراء المختصين بشؤون النفط تشكيل مجلس أعلى للنفط والغاز يأخذ على عاتقه تنظيم إدارة الثروة النفطية بالبلاد عن طريق إقرار قانون النفط والغاز ،مؤكدين ضرورة إشراك المحافظات كافة في المجلس .

وقال عضو لجنة النفط والطاقة البرلمانية فرات الشرع لـ (المدى):يجب أن يكون هنالك دور كبير للحكومات المحلية في إقرار قانون النفط والغازعن طريق تشكيل لجان مشتركة بين حكومة المركز والإقليم والحكومات المحلية ،موضحاً أن النفط موجود في محافظات البلاد كافة لكن بصورة متباينة ،لذا من الضروري أن تكون مشاركة المحافظات فعلية في صنع القرار الاقتصادي ،إذ أن القطاع النفطي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني .

وكشف الشرع عن تشكيل لجنة تتولى اختيار مسودة قانون للنفط والغاز ،مشيراً إلى إن اللجنة تضم لجنة النفط والغاز فضلاً عن اللجنة القانونية في مجلس النواب حيث سيدرس اختيار المسودة المناسبة لقانون النفط والغاز .

من جانبه دعا عضو مجلس النواب السابق عبد الهادي الحساني إلى ضرورة تشكيل مجلس أعلى للنفط والغاز يأخذ على عاتقه تحديد العقود الموقعة مع الشركات العالمية من حيث إطارها القانوني ونوعها فضلاً عن تهيئة بنية تحتية متخصصة بصناعة النفط كتطوير المصافي وإنشاء شركة نفط وطنية .

وقال الحساني لـ (المدى): يجب دعم القطاع النفطي العراقي الخاص عن طريق إشراكه في جولات التراخيص التي تعلن عنها وزارة النفط ،موضحاً أن الأخيرة ترفض التعامل مع القطاع الخاص مفضلة عليه التعاقد مع الشركات الأجنبية .

وقال عدد من الخبراء الاقتصاديين إن تهميش الأقاليم والمحافظات في قانون النفط والغاز يضعف موقف العراق في منظمة أوبك ، مشيرين إلى أن عدم إشراك الأقاليم والمحافظات في رسم السياسة النفطية للبلاد وتوسيع صلاحياتها يضعف موقف العراق لدى منظمة أوبك لأنها تعتمد على سياسية تنويع الإدارة النفطية ".

في الوقت نفسه حذر الخبير النفطي حمزة الجواهري، من تمرير مشروع قانون النفط والغاز لسنة (٢٠٠٧) في مجلس النواب للتصويت عليه كونه يحتوي على ألغام موقوتة معدة للانفجار بحسب تعبيره، مؤكداً أن مشروع ومقترح القانون المقدمين من الحكومة ومجلس النواب هما الأصلح لتقديم احدهما إلى المجلس للتصويت كون فيهما تطابقاً لآراء الكتل النيابية بنسبة (٩٠٪).

وقال الجواهري بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء) :إن مسودة قانون النفط والغاز المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية في شباط عام (٢٠٠٧) فيها فقرات مليئة بالألغام ،والسنوات الخمس الماضية ووفقاً للمشاكل النفطية مابين حكومتي الإقليم والمركز كشفت أموراً كثيرة واتضح بأن الفقرات التي تضمنتها تلك المسودة لم تكن كافية وفيها ضبابية عالية، فلايمكن تمريرها في الوقت الحالي للتصويت عليها.

وأضاف: إن مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة الاتحادية في عام (٢٠١١) ومقترح القانون المعد من قبل لجنة النفط والطاقة النيابية هما الأصلح لتقديم أحدهما إلى مجلس النواب للتصويت عليه، لأن فيهما تطابقاً تاماً لآراء ومقترحات جميع الكتل والحكومة الاتحادية والمحافظات المنتجة للنفط والإقليم بنسبة (٨٥٪-٩٠٪)، وتبقى نسبة (٥٪- ٦٪) تتمحور عليها نقطة الخلاف مابين حكومتي الإقليم والمركز.

ودعا الخبير النفطي إلى ضرورة التفاوض مابين حكومتي الإقليم والمركز حول نقاط الخلاف لتمرير قانون النفط والغاز لعام (٢٠١١) لدعم وتطوير القطاع النفطي العراقي.

وأشار إلى:انه في حال إقرار إحدى مسودات قانون النفط والغاز وثبتت فيه فقرة تمنع تعامل الشركات النفطية الأجنبية مع المحافظات المنتجة للنفط والإقليم فإن مصير الشركات يكون بعد التفاوض معهم وتقديم بعض التنازلات إليهم بموافقة الحكومة الاتحادية لتحويل عقودهم النفطية من مشاركة إلى عقود خدمة.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت أن مخزون النفط الخام في البلاد يبلغ ٥٠٥ مليارات برميل من مجموع الحقول المكتشفة التي تبلغ ٦٦ حقلا نفطيا، فيما يبلغ الاحتياطي القابل للاستخراج نحو ١٤٣ مليار برميل نفط.

وتعتزم النفط العراقية زيادة صادراتها خلال السنوات الست المقبلة إلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد الحصول على موافقة منظمة النفط العالمية (أوبك).

وتنص المادة (١١١) من الدستور على أن "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"، فيما تنص المادة (١١٢) منه على أن "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد".

قالت إن عدد المسجلين بلغ 72 ألف شخص

الهيئة الوطنية للاستثمار تعلن المباشرة بمشروع بسماية من قبل الشركة الكورية

□ بغداد/ محمد صباح

أعلنت هيئة الاستثمار الوطنية،أن الشركات الكورية المنفذة لمشروع بسماية بدأت بالعمل في مراحله الأولى ،مشيرة إلى أن عدد المسجلين الحاليين على الوحدات السكنية وصل إلى (٧٢) ألف شخص .

وقال رئيس هيئة الاستثمار الوطنية سامي الأعرجي في تصريح لـ (المدى) :إن شركة هانوا الكورية استلمت موقع بسماية بشكل رسمي وباشرت بالعمل قبل أيام قليلة،لافتا إلى أن" الفترة المقبلة ستشهد المباشرة ببناء البنى التحتية التي ستأخذ فترة سنتين وأربعة أشهر لاستلام الأبنية على شكل دفعات".

وأوضح أن"الاتفاق بين هيئة الاستثمار والشركة الكورية يلزم الأخير بتسليمنا خلال فترة (٢٨) شهرا ألفاً وثمانمئة وحدة سكنية كحد أدنى لحين إكمال المشروع الذي يحوي (١٠٠) ألف وحدة سكنية خلال سبع سنوات".

تقع مدينة بسماية إلى الجنوب الشرقي من مدينة بغداد وتبعد حوالي (١٠) كم من حدود مدينة بغداد على الطريق الرابط بين بغداد- الكوت، حيث تبلغ مساحتها بحدود (١٨٣٠٠٠٠٠م٢) (ثمانية عشر مليوناً وثلاثمئة ألف متر مربع) وخطط لها أن تستوعب بحدود (٦٠٠٠٠٠ نسمة) ستمئة ألف نسمة وبعدد (١٠٠٠٠٠ وحدة) مئة ألف وحدة سكنية.

وأشار الأعرجي إلى أن"عدد المسجلين حاليا للحصول على وحدة سكنية وصل إلى ما يقارب(٧٢) ألف شخص،مبينا أن هناك رغبة لدى البعض في التسجيل رغم إمكاناتهم المادية المحدودة".

ولفتت الهيئة إلى أن"الشركات المشرفة ستجهزنا بـ(١٨٠٠) وحدة سكنية شهريا بعد سنتين من الآن.

وخول مجلس الوزراء في (١٥ أيار ٢٠١٢)، رئيس هيئة الاستثمار صلاحية توقيع العقد بصيغته المعدلة ومنح إجازة الاستثمار لتنفيذ مشروع مدينة بسماية مع شركة هانوا الكورية الجنوبية.

وكانت هيئة الاستثمار الوطني قد اتفقت في (١٣ آب ٢٠١١) مع شركات كورية وأميركية لبناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في بغداد والبصرة، من أصل مليون وحدة تسعى لتنفيذها لنهاية عام ٢٠١٤، وافتتحت الهيئة في (٢٥ أيلول ٢٠١١)، باب التسجيل عبر موقعها الالكتروني على هذه الوحدات السكنية بعد أن بينت أن أولوية التسجيل ستكون للموظفين ومن ثم المتقاعدين والمواطنين إلا أن التنفيذ تأخر، وعزاه رئيس هيئة الاستثمار إلى المفاوضات الأخيرة مع الشركة الكورية المنفذة للمشروع.

ومن جهتها،اعتبرت لجنة الاستثمار في محافظة بغداد،أن مسألة تأخير العمل بمشروع بسماية أمر طبيعي بسبب أن هذا المشروع كبير وضخم ويحتاج إلى وضع خطط وتصاميم خاصة .

وقال رئيس لجنة الاستثمار في محافظة بغداد شاكر الزاملي لـ"المدى"إن مشروع بسماية من المشاريع الإستراتيجية الضخمة لإنشاء مدينة سكنية كاملة تضم (١٠٠)ألف وحدة سكنية ما يعادل محافظة السماوة،مبينا أن العمل بدأ حاليا بإنشاء مكان للشركة لكي تستطيع إدارة هذا المشروع بشكله الصحيح ومن ثم ستبدأ العمل".

وتابع أن "جميع الأمور الإدارية والفرز لهذا المشروع قد تم استكمالها وستباشر الشركة في الفترة المقبلة بعملية المسح ومن ثم البناء لأن هكذا مشاريع يحتاج لها أكثر من المشاريع الأخرى من ناحية التخطيط والتصميم"، لافتا إلى أن "هناك دعما من قبل الحكومة وبعض المصارف ومنها الرشيد لهذا المشروع".

بدورها عزت اللجنة الاقتصادية النيابية سبب التلكؤ الحاصل في تنفيذ مشروع بسماية السكني إلى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق، لافتة إلى أن الشركات بدأت بالعمل في مراحله الأولى وستلتزم بالوقت المحدد للبناء.

وقال عضو اللجنة الاقتصادية إبراهيم الركابي في حديث لـ"المدى إن أسباب التلكؤ الحاصل في مشروع بسماية يرجع إلى عدة عوامل مهمة منها الأوضاع الأمنية التي يشهدها العراق إضافة إلى الخلافات السياسية التي عرقلت سير بهذا المشروع الحيوي الكبير".

وأضاف إن "هذا المشروع سيساهم مساهمة كبيرة في تقليل أزمة السكن الحالية التي يعانيها المواطن العراقي"، لافتا إلى أن "الوحدات السكنية الكبيرة الموجودة ضمن هذا المشروع ستعرض في معرض بغداد الدولي في دورته المقبلة".

وأشار إلى أن "اللجنة الاقتصادية دعمت هذا المشروع بعد عدة اجتماعات عقدت مع رئيس الهيئة ووزير المالية للاطلاع على التفاصيل الدقيقة لهذه المدينة السكنية"، موضحا أن "الشركات الكورية باشرت بأعمالها الأولى وستلتزم بالوقت المحدد لها".

محافظ نينوى يتّهم سياسيين بتفويت فرصة الاستثمار بالمدينة

□ الموصل/ نوزت شمدين _وكالات

اتهم محافظ نينوى أثيل النجيفي سياسيين لم يسمهم، بتفويت فرص الاستثمار النفطي على المحافظة.

وقال النجيفي في تصريح لـ"المدى برس" إن "اتفاقا جرى مؤخراً بين وزارة النفط ووزارة الطاقة في إقليم كردستان، على أن تقوم وزارة النفط بدفع مستحقات الشركات النفطية العاملة في الإقليم وإعطاء حصة الإقليم من المنتجات النفطية، مع اعتراف الحكومة الاتحادية ضمنيا بعقود هذه الشركات".

وأوضح أن "بعض السياسيين الذين وصفهم بـ"المطبلين"، من الذين لا يفهمون معنى السياسة، فوتوا على محافظة نينوى فرصة الدخول كطرف في هذه المفاوضات، والحصول على فوائد من النفط المستخرج من أراضيها".

ودعا النجيفي هؤلاء السياسيين إلى إدراك الدرس جيدا، وبان لا يرضوا باستبعاد محافظة نينوى من رسم السياسة النفطية داخل حدودها الإدارية. ودعا المحافظ إلى الاستفادة من تجربة إقليم كردستان لسد نقص الطاقة الكهربائية في المحافظة، فيما شدد على أهمية مصفى الكلك في تعزيز فرص العمل وتوفير البنى التحتية.

وقال النجيفي لـ"السومرية نيوز"، على هامش زيارته مصفى الكلك إن "استثمار النفط عن طريق مستثمرين يمتلكون خبرة في هذا المجال سيوفر الخدمات للمواطنين، كما سيمكننا من شراء الطاقة الكهربائية وتوفيرها لأبناء المحافظة"، مؤكداً "أهمية هذا المصفى في توفير احتياجات البنية التحتية وفرص العمل للعاطلين".

ودعا النجيفي إلى "الاستفادة من تجربة إقليم كردستان لسد النقص الحاصل في الطاقة الكهربائية في المحافظة"، معتبراً أن "هذه الخطوة ستحل معظم مشاكل توفير الطاقة والوقود خلال المستقبل المنظور وبفترة قصيرة".

وينتج إقليم كردستان ومن خلال عدة محطات توليد موزعة على محافظاته الثلاث أربيل ودهوك والسليمانية، ثلاث منها خاصة ومحطتا دوكان ودربنديخان الكهرومائيتان أكثر من ١٦٥٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية، وهي كميات مكنت حكومة الإقليم من تزويد السكان بالكهرباء لعشرين ساعة في اليوم الواحد.

وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت، في الـ٢٠ من أيلول ٢٠١٢، أن إنتاج الطاقة الكهربائية ارتفع إلى أكثر من ثمانية آلاف ميغاواط، وفي حين أكدت الاستمرار بفقدان الطاقة بسبب قلة الوقود، أشارت إلى أن محافظة بغداد تجهز حاليا بـ١٣ ساعة في اليوم من الطاقة، فيما تجهز المحافظات الأخرى بأكثر من ١٢ ساعة.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار	١١٢٤	ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٣	دولار
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً